

الجزء العاشر

حقيقته، ومصادره، ومآدئه، ومناهجه، وكتابته
وطباعته، ومناقشته

تأليف

الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن بن علي السبيعي

الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الثاني

الملحق الثالث

تحقيق النصوص

[مختصر من كتاب "تحقيق النصوص ونشرها"

للأستاذ عبد السلام محمد هارون، القاهرة،

مطبعة المدني، سنة ١٣٨٥هـ، الطبعة الثانية]

تحقيق متن الكتاب:

ومعناه أن يؤدَّى الكتابُ أداءً صادقاً كما وضعه مؤلفه كما وكيفاً بقدر الإمكان، فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوباً هو أعلى منه، أو نُحلَّ كلمة صحيحة محل أخرى صحيحة بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها، أو أجمل، أو أوفق، أو ينسب صاحب الكتاب نصاً من النصوص إلى قائل وهو مخطئ في هذه النسبة فيبدل المحقق ذلك الخطأ ويحل محله الصواب، أو أن يخطئ في عبارة خطأ نحويّاً دقيقاً فيصحح خطأه في ذلك، أو أن يوجز عبارته إيجازاً مخللاً فيبسط المحقق عبارته بما يدفع الإخلال.

ليس تحقيق المتن تحسیناً أو تصحيحاً، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن متن الكتاب حُكْم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير.

وإذا كان المحقق موسوماً بصفة الجرأة فأجدر به أن يتنحى عن مثل هذا العمل، وليدعه لغيره ممن هو موسوم بالإشفاق والحذر.

إن التحقيق نتاج خلقي، لا يقوى عليه إلا من وهب خلتين شديتين الأمانة والصبر، وهما ما هما!!

وقد يقال: كيف نترك ذلك الخطأ يشيع، وكيف نعالجه؟

فالجواب أن المحقق إن فطن إلى شيء من ذلك الخطأ نبه عليه في الحاشية أو في آخر الكتاب وبين وجه الصواب فيه. وبذلك يحقق الأمانة، ويؤدي

واجب العلم .

أما الشواهد من القرآن الكريم فلما لها من تقدير ديني لا بد أن توضع في نصابها . وقد كشفت في أثناء تحقيقي لكتاب الحيوان عن تحريفات كثيرة لم أستطع إلا أن أردّها إلى أصلها . ومن أمثلة ذلك في الجزء الرابع ص ٧ : « فلما أتوا على وادي النمل » وهي « حتى إذا أتوا » . وفي ص ١٥٩ : « على أن لا أقول على الله إلا الحق فأرسل معي بني إسرائيل » وهي « إلا الحق قد جئتم ببينة من ربكم فأرسل معي بني إسرائيل » . وفي ص ١٦٠ : « يا موسى أقبل ولا تخف إنك من الآمنين » وهي « يا موسى لا تخف إنني لا يخاف لدي المرسلون » وفي الجزء الخامس ص ٣٢ : « إني مبتليكم بنهر » وهي « إن الله مبتليكم بنهر » . وفي ص ٩٣ : « هو الذي جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً » والوجه إسقاط « هو » : وفي ص ١٣٧ : « وأنهار من ماء غير آسن » والوجه إسقاط الواو . وفي ص ٥٤٤ : « ثم اسلكي سبل ربك » وإنما هي « فاسلكي سبل ربك » . وفي ص ٥٤٧ في بعض النسخ : « فلما جاء أمرنا وفار التنور » وفي بعضها : « ولما جاء » وكلاهما تحريف ، وإنما هي « فإذا جاء أمرنا » . إلى غيرها كثير .

ومن عجب أن يشيع هذا التحريف القرآني في كتاب معروف مثل كتاب الحيوان ولا يتصدى له من يصلحه في خلال هذه القرون المتطاولة ، وفي ذلك يصدق المثل القائل : « يؤتى الحذر من مأمنه ! » .

وجاء في كتاب الجواري للجاحظ في مجموعة داماد : « ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً » ، وهي « إنه كان فاحشة وساء سبيلاً » .

ومما عثرت عليه في مخطوطات تهذيب اللغة للأزهري من التصحيف القرآني ما جاء في مادة (وقى): «مالكم من الله من واق» وهي «ما لهم من الله من واق» وفي مادة (فوق): «ما ينظرون إلا صيحة ما لها من فواق» وهي «وما ينظر هؤلاء إلا صيحة واحدة ما لها من فواق».

وفي مخطوطات كتاب سيبويه ونسخه المطبوعة في ثلاث طبعات^(١): «والذاكرين الله كثيراً والذاكرات والحافظين فروعهم والحافظات» وصوابها «والحافظين فروعهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات».

وإنما أسهبت في تلك الأمثلة لأنبه على أمرين:

أما أحدهما فإنه يجب أن يستشعر المحقق الحذر الكامل في تحقيق الآيات القرآنية، وألا يركن إلى أمانة غيره في ذلك مهما بلغ قدره.

وأما الآخر فإن التزمّت في إبقاء النص القرآني المحرف في الصلب كما هو، فيه مزلة للأقدام، فإن خطر القرآن الكريم يجلُّ عن أن نجامل فيه مخطئاً، أو نحفظ فيه حق مؤلف لم يلتزم الدقة فيما يجب عليه فيه أن يلزم غاية الحذر.

ومع ذلك فإننا نرى بعض المتزمّتين الغالين يذهب إلى التزام الأمانة الصارمة في أداء النصّ القرآني الخاطيء يؤدّيه كما وقع من مؤلفه والمسألة خلافية قديمة بسطها ابن كثير في كتابة اختصار علوم الحديث^(٢) ونصه ما يلي:

(١) انظر طبعة بولاق، ١: ٣٧، وكذا طبعة باريس، ٢٩، وطبعة الهند.

(٢) هو الذي طبع مشروحاً باسم الباعث الحثيث. انظر ص ١٦٢-١٦٣.

وأما إذا لحن الشيخ فالصواب أن يرويه السامع على الصواب، وهو محكي عن الأوزاعي وابن المبارك والجمهور. وحكي عن محمد بن سيرين وأبي معمر عبد الله بن سخبرة أنهما قالوا: يرويه كما سمعه من الشيخ ملحوناً. قال ابن الصلاح: وهذا غلو في مذهب اتباع اللفظ. وعن القاضي عياض: أن الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم ولا يغيروها في كتبهم، حتى في أحرف من القرآن استمرت الرواية فيها على خلاف التلاوة، ومن غير أن يجيء ذلك في الشواذ، كما وقع في الصحيحين والموطأ، لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على ذلك عند السماع وفي الحواشي.

ثم قال: «وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أباه كان يصلح اللحن الفاحش ويسكت عن الخفي السهل».

فالمسألة قديمة جداً مردّها إلى الأمانة، وهي متحققة في المذهبيين إذا نبه المصحح على ما كان عليه الأصل الذي صححه، مما هو واضح الخطأ.

واختبار النصوص القرآنية لا يكفي فيها أن نرجع إلى المصحف المتداول، بل لا بد فيه من الرجوع إلى كتب القراءات وكتب التفسير. ففي كتب القراءات يرجع المحقق إلى كتب القراءات السبع، ثم العشر ثم الأربع عشرة ثم كتب القراءات الشاذة. وفي كتب التفسير يلجأ إلى تلك التي تعنى عناية خاصة بالقراءات كتفسير القرطبي وأبي حيان. ذلك يجدر أن ينسب المحقق كل قراءة تكون مخالفة لقراءة الجمهور.

وأما نصوص الحديث فإنها يجب أن تختبر بعرضها على مراجع الحديث لقراءة نصها وتخريجها إن أمكن التخريج . وتعدد روايات الحديث يدفعنا إلى أن نحمل المؤلف أمانة روايته ، فنביها كما كتبها المؤلف إذا وصلنا إلى يقين بأنه كتبها كذلك ، ولندع للتعليق ما يدل على ضعف روايته أو قوتها .

وهذا أيضاً هو واجب المحقق إزاء كل نص من النصوص المضمنة ، من الأمثال والأشعار ونحوها ، يجب أن يتجه إلى مراجعتها ليستعين بها في قراءة النص وتخريجه إن أمكن التخريج . ومع ذلك يجب أن نحترم رواية المؤلف إذا أيقنا أن ما في النسخة هو ما قصده المؤلف وأراده ، ولا سيما إذا كان يبنى على تلك الرواية حكماً خاصاً . فهذا قيد شديد يحرم على المحقق أن يتناول النص بتغيير أو تبديل .

وهذه الضروب الثلاثة من النصوص هي أخطر ما يجب فيه الدقة والحرص والتريث ، وليس معنى ذلك أن نستهي بغيرها ، ولكن معناه أن نبذل لها من اليقظة ، ونستشعر لها من الحرص ، ما يعادل خطرها البالغ .

خطر تحقيق المتن:

عرفت إذن أن التحقيق أمر جليل ، وأنه يحتاج من الجهد والعناية إلى أكثر مما يحتاج إليه التأليف . وقدماً قال الجاحظ^(١) : «ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحاً أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حرّ اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يردّه إلى موضعه من اتصال الكلام» .

(١) الحيوان ، ١ : ٧٩ .

مقدمات تحقيق المتن:

هناك مقدمات رئيسية لإقامة النص ، فمنها :

١ - التمرس بقراءة النسخة ، فإن القراءة الخاطئة لا تنتج إلا خطأ . وبعض الكتابات يحتاج إلى مراس طويل وخبرة خاصة ، ولا سيما تلك المخطوطات التي لا يترد فيها النقط الإعجام ، وكذلك تلك المخطوطات التي كتبت بقلم أندلسي أو مغربي ، ولهذا الخط صوره الخاصة ونقطه الخاص ، بل رسمه الخاص . قال الشيخ نصر الهوريني^(١) : « وكذلك أهل الأندلس يكتبون في غير المصحف الألف الحشوية الممالة بالياء ، كما يدل له قول القاموس : بُنيل بضم الباء وكسر النون جد مسلم بن محمد الشاعر الأندلسي . والأصح أنه ممال ولكنهم يكتبونه بالياء اصطلاحاً » .

ولكل كاتب من الكتاب طريقة خاصة تستدعي خبرة خاصة كذلك ، فبعضهم يقارب بين رسمي الدال واللام . أو بين رسمي الغين والفاء ، فلا يفتن للفصل بينهما إلا الخبير . كما أن كثيراً من الكتاب الأقدمين يكتبون على طريقة خاصة بهم في الرسم الإملائي . وهذا يحتاج إلى خبرة خاصة تكتسب بالمرانة وبالرجوع إلى كتب الرسم . ومن أجمع الكتب في ذلك « المطالع النصرية » للشيخ نصر الهوريني .

والنقط تختلف طرائقه في الكتابة المشرقية والكتابة المغربية ؛ ففي الأخيرة تنقط الفاء بنقطة من أسفلها ، والقاف بنقطة واحدة من أعلاها .

(١) المطالع النصرية : ١١٠ .

وفي الكتابات القديمة توضع بعض العلامات لإهمال الحروف ، فبعضهم يدل على السين المهملة بنقط ثلاث من أسفلها ، إما صفّاً واحداً وإما صفين ، وبعضهم يكتب سيناً صغيرة (س) تحت السين ويكتبون حاء (ح) تحت الحاء المهملة . ومن الكتاب من يضع فوق المهمّل أو تحته همزة صغيرة (ء) ومنهم من يضع خطأ أفقياً فوقه (-) ومنهم من يضع رسماً أفقياً كالهلال (ـ) ومنهم من يضع علامة شبيهة بالرقم (٧) . وفي بعض الكلمات التي تقرأ بالإهمال والإعجام معاً قد ينقط الحرف من أعلى ومن أسفل معاً ، وذلك مثل «التسميت» و «التشميت» أي تشميت العاطس ، يضعون أحياناً فوق السين نقطاً ثلاثاً وتحتها كذلك ، إشارة إلى جواز القراءتين . و «المضمضة» و «المصمصة» تكتب بنقطة فوق الضاد وأخرى تحتها ، تجويزاً لوجهي القراءة .

وفي الإعجام - أي الشكل والضبط - يحتاج المحقق كذلك إلى خبرة خاصة ، وهذا هو الذي كان يسميه أبو الأسود «النقط» . قال أبو الأسود لكاتبه القيسي : «إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه ، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف ، وإن كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن أتبع ذلك شيئاً من غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين» .

فهذه طريقة أبي الأسود يراها القارئ في المصاحف العتيقة .

ومما يلحق بالضبط القطعة ، أي الهمزة ، وهي صورة رأس عين توضع فوق ألف القطع ، أو على الواو والياء المصورتين بدلاً من الألف ، أو في

موضع ألف قد حذفت صورتها مثل ماء وسماء . وفي الكتابة القديمة كثيراً ما تهمل كتابتها فتلتبس ماء بكلمة «ما» وسماء بالفعل «سما» . والهمزة المكسورة تكتب أحياناً تحت الحرف وتكتب أحياناً فوقه .

والمدة، وهي السحبة التي في آخرها ارتفاع، قد ترد في الكتابة القديمة فيما لم نألفه، نحو «مآ» التي نكتبها ماء بدون مدة .

والشدة، وهي رأس الشين، نجدها في الكتابة القديمة حيناً فوق الحرف وأناً تحته إذا كانت مقرونة بالكسرة . ونجد خلافاً في كتابتها مع الفتحة فأحياناً توضع الفتحة فوق الشدة، وأحياناً تكتب الفتحة تحت الشدة هكذا () فيتوهم القارئ أنها كسرة مع الشدة، مع أن وضع الكسرة تحت الشدة وفوق الحرف أمر لا يكاد يوجد في المخطوطات العتيقة . والضممة يضعها المغاربة تحت الشدة، وفي كثير من الكتابات القديمة توضع الشدة على الحرف الأول من الكلمة إذا كان مدغماً في آخر من نهاية الكلمة السابقة مثل «بل رآن»، «يقول أهلك ما لا لو قنعت به» .

والشدة في الكتابة المغربية تكتب كالعدد (٧) شديدة التقويس، وقد عثرت على مخطوط أندلسي عتيق هو كتاب العققة والبررة لأبي عبيدة، وقد التزم فيه كاتبه وضع الحركات تحت النقط هكذا (مُضَغَة)، أي مضغة .

وفي النسخة المغربية من كتاب المحتسب لابن جني (٧٨ قراءات دار الكتب) وجدت الشدة توضع مشابهة للعدد (٧) فوق الحرف للدلالة على الشدة والفتحة، ومشابهة للعدد (٨) فوقه للدلالة على الشدة والضممة . أما

الشدة والكسرة فيعبر عنهما بالرسم (٨) لكن تحت الحرف .

وتخفيف الحرف ، أي مقابل تشديده ، يرمز إليه أحياناً بالحرف (خ) أو بإشارة (خف) إشارة إلى الخفة .

وهناك بعض الإشارات الكتابية ، ومنها علامة الإلحاق التي توضع لإثبات بعض الأسقاط خارج سطور الكتاب . وهي في غالب الأمر خط رأسي يرسم بين الكلمتين يعطف بخط أفقي يتجه يميناً أو يساراً إلى الجهة التي دون فيها السقط هكذا (|) أو (|) وبعضهم يمد هذه العلامة حتى تصل إلى الكتابة الملحققة التي يكتب إلى جوارها كلمة «صح» ، أو «رجع» ، أو «أصل» . وبعض النساخ يكتب ما يريد إلحاقه بين الأسطر في صلب الكتاب .

وهناك علامة التمریض ، وهي صاد ممدودة (صد) توضع فوق العبارة التي هي صحيحة في نقلها ولكنها خطأ في ذاتها ، وتسمى هذه العلامة أيضاً علامة التضييب .

قال السيوطي في تدريب الراوي^(١) : «يسمى ذلك ضبة لكون الحرف مقفلاً بها لا يتجه لقراءة ، كضبة الباب يقفل بها» .

وعلامة التثليث اللغوي ، وهي (ث) توضع فوق الكلمة اقتباساً من كلمة التثليث . وجدتها في مخطوطة الاشتقاق لابن دريد .

وأحياناً يوضع الحرف (ض) في وسط الكلام ، إشارة إلى وجود بياض

(١) تدريب الراوي ، شرح تقريب النواوي ، ص ١٥٦ . طبع الحرية سنة ١٣١٧ .

في الأصل المنقول عنه . وجدته في نسخة من جمهرة ابن حزم .

وكذلك الحرف (ع) رأس العين ، إشارة إلى «لعله كذا» : وجدته في هامش بعض مخطوطات الجمهرة . وقد يكتب الحرف (ظ) في الهامش أيضاً إشارة إلى كلمة «الظاهر» وتوضع : (ك) في بعض الهوامش إشارة إلى أنه «كذا في الأصل» .

وإذا كان هناك خطأ ناشئ من زيادة بعض الكلمات فإنهم يشيرون إلى الزيادة بخط يوضع فوق الكلام منعطفاً عليه من جانبيه بهذا الوضع (ـ) وأحياناً توضع الزيادة بين دائرتين صغيرتين (٥٥) أو بين نصفي دائرة () وأحياناً توضع كلمة «لا» ، أو «من» ، أو «زائدة» فوق أول كلمة من الزيادة ثم كلمة «إلى» فوق آخر كلمة منها .

وفي التقديم والتأخير توضع فوق الكلمتين أو العبارتين (|) و (|) . وجدت بخط مغلطاي على هامش الاشتقاق (سنة ومائة إحدى) أي سنة إحدى ومائة . أو يوضع الحرفان (خ) و (ق) أي تأخير وتقديم . (م) (م) أي مقدم ومؤخر .

وكذلك الأرقام تحتاج إلى خبرة خاصة ، وهذه صورة الأرقام التي ترد في بعض المخطوطات القديمة (٦٥٣٣٢) وهي (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦) ، وأحياناً تكتب الاثنان والأربعة والخمسة هكذا (٥ ٣ ٤) .

وهناك رموز واختصارات لبعض الكلمات أو العبارات نجدها في المخطوطات القديمة ولا سيما في كتب الحديث .

وهذا مما سبق به أسلافنا العرب، أو علماء العجم المتأخرون، وقلدهم في ذلك الفرنجة^(١).

ثنا = حدثنا .

ثنى = حدثنى .

نا = حدثنا، أو أخبرنا .

دثنا = حدثنا .

أنا = أنبأنا، أو أخبرنا .

أرنا = أخبرنا، في خط بعض المغاربة .

أخنا = أخبرنا، في خط بعض المغاربة .

أبنا = أخبرنا .

قثنا = قال حدثنا .

ح = تحويل السند في الحديث .

صلعم = صلى الله عليه وسلم .

ص م = صلى الله عليه وسلم .

ع م = عليه السلام .

رضي = رضي الله عنه .

وكتابة هذه الثلاثة مكروهة عند الفقهاء . وقد استعملها العجم .

(١) انظر المطالع النصرية، ٢٠٠-٢٠٢، وتدريب الراوي، ١٥٧-٢٠٧، وقواعد التحديث للقاسمي .

المصد = المصنف بكسر النون .

ص = المصنف بفتح النون ، أي المتن .

ش = الشرح .

الش = الشارح .

س = سيويه .

أيض = أيضاً .

لايخ = لا يخفى . للعجم في الكتب العربية .

الظ = الظاهر .

نعم = ممنوع . للعجم في الكتب العربية .

م = معتمد ، أو معروف ، استعمل الأخيرة صاحب القاموس ومن بعده .

إلخ = إلى آخره .

اه = انتهى ، أو إلى نهايته .

ع = موضع ، استعمله صاحب القاموس ومن بعده .

ج = جمع ، استعمله صاحب القاموس ومن بعده .

جج = جمع جمع استعمله صاحب القاموس ومن بعده .

ججج = جمع جمع الجمع ، استعمله صاحب القاموس ومن بعده .

د = بلد ، استعمله صاحب القاموس ومن بعده .

ح = أبو حنيفة ، أو الحلبي .

حج = ابن حجر الهيتمي في كتب الشافعية .

م ر = محمد الرملي .

ع ش = علي الشبراملسي .

ز ي = الزيادي .

ق ل = القليوبي .

شو = خضر الشوبري .

س ل = سلطان المزاحي .

ح ل = الحلبي .

ع ن = العناني .

ح ف = الحفني .

ا ط = الإطفيحي .

م د = المدابغي .

ع ب = العباب .

سم = ابن أم قاسم العبادي .

ح = حينئذ . في غير كتب الحديث وكتب الحنفية .

ح = الحلبي عند الحنفية .

٢ - والثاني من مقدمات التحقيق هو التمرس بأسلوب المؤلف، وأدنى صورته أن يقرأ المحقق المخطوطة المرة تلو المرة، حتى يخبر الاتجاه الأسلوبى للمؤلف، ويتعرف خصائصه ولوازمه، فإن لكل مؤلف خصيصة في أسلوبه، ولازمة من اللوازم اللفظية أو العبارية، كما أن لكل مؤلف أعلاماً خاصة تدور في كتاباته، وحوادث يديرها في أثنائها.

وأعلى صور التمرس بأسلوب المؤلف أن يرجع المحقق إلى أكبر قدر مستطاع من كتب المؤلف، ليزداد خبرة بأسلوبه ويستطيع أن يوجد ترابطاً بين عباراته في هذا الكتاب وذاك. ومعرفة ذلك مما يعينه في تحقيق المتن، والتهدى إلى الصواب فيه.

٣ - وأمر ثالث، وهو الإلمام بالموضوع الذي يعالجه الكتاب حتى يمكن المحقق أن يفهم النص فهماً سليماً يجنبه الوقوع في الخطأ حين يظن الصواب خطأ فيحاول إصلاحه، أي يحاول إفساد الصواب.

وهذا إنما يتحقق بدراسة بعض الكتب التي تعالج الموضوع نفسه أو موضوعاً قريباً منه، ليستطيع المحقق أن يعيش في الأجواء المطابقة أو المقاربة، حتى يكون على بصيرة نافذة.

٤ - فإذا اجتمع لدى المحقق أقصى ما يمكن جمعه من المخطوطات، واستطاع قراءتها قراءة سليمة، وعرف أسلوب المؤلف، وألمَّ إلماماً كافياً بموضوع الكتاب، استطاع أن يمضي في التحقيق مستعيناً بالمراجع العلمية التي يمكن تصنيفها على الوجه التالي:

(أ) كتب المؤلف نفسه مخطوطها ومطبوعها .

(ب) الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب ، كالشروح والمختصرات والتهذيبات . فنسخة الشرح هي من جهة نسخة أخرى من الكتاب . كما أن الشروح تُقيد النصوص بضبطها أحياناً ، وتتكفل ببيان غوامضها ، وهو أمر له قيمته في مكملات التحقيق .

ويليها في ذلك نسخة المختصر أو التهذيب ، فإن كلا منهما تلقي ضوءاً لا يستهان به في تحقيق النص . ومن البديهي أن يرجع المحقق إلى الأصول المخطوطة لتلك المراجع ما أمكنه ذلك ، وألا يعتمد على المطبوعات الخالية من الروح العلمية المحققة .

(ج) وهناك ضرب آخر من الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب ، وهي الكتب التي اعتمدت في تأليفها اعتماداً كبيراً على الكتاب ، وهذه كثيراً ما تحتفظ بالنص الأصلي للكتاب الأول . فكتاب عيون الأخبار لابن قتيبة من الكتب التي اعتمدت على كتاب الحيوان للجاحظ ، ولا سيما في كلام ابن قتيبة على الحيوان . والكتاب نفسه من الكتب التي اعتمدت على كتاب «البيان والتبيين» ، ولا سيما في كتاب الزهد ونصوص الخطب والوصايا ، ولعل السر في ذلك أن الجاحظ كان قد أجاز ابن قتيبة برواية بعض كتبه^(١) .

وكانت حياة ابن قتيبة بين سنتي ٢١٣ ، ٢٨٦ .

(١) انظر عيون الأخبار ، ٣ : ١٩٩ ، ٢١٦ ، ٢٤٩ .

(د) ويليهما الكتب التي استقى منها المؤلف . فإذا تهدي المحقق إلى منابع التي يستمدُّ منها المؤلف تأليفه كان ذلك معواناً له على إقامة النص . وبعض المؤلفين القدماء ينصون في كتبهم على المصادر التي استقوا منها ، كما فعل ابن فارس في مقدمة مقاييس اللغة ، وابن منظور في مقدمة لسان العرب ، والسيوطي في مقدمة «بغية الوعاة» ، وابن حجر في مقدمة «تهذيب التهذيب» .

وبعضهم يعتمد اعتماداً كلياً على مؤلف آخر ، ولكنه لا ينص على الأخذ إلا أحياناً قليلة ، كما فعل التبريزي في نقله معظم شرحه للحماسة عن شرح المرزوقي . والذي يوازن بين الشرحين يسترعي نظره التقارب الشديد بين عبارات التفسير واتجاهاته ، ثم لا يرتاب أن التبريزي كان في جمهور شرحه كلاً على المرزوقي .

ومن عجب أن التبريزي مع ذلك ينعي على هؤلاء الذين يهملون نسبة أقوال العلم إلى أصحابها ، فيقول في تفسير الشطر الثالث من الحماسة ٨٩ : «قال المرزوقي : وذكر بعض المتأخرين - يعني ابن جني - ولم ينصفه حيث لم يسمه في كتابه . . .» .

وكما صنع التبريزي ذلك في شرحه للحماسة صنع في شرحه للقوائد العشر ، إذ اعتمد اعتماداً كبيراً على ابن الأنباري في شرحه للمعلقات .

(هـ) الكتب المعاصرة للمؤلف ، التي تعالج نفس الموضوع ، أو موضوعاً قريباً منه .

(و) المراجع اللغوية، وهي المقياس الأول الذي تسبر به صحة النص، فأحياناً يحكم المحقق العجلان أن في النص تحريفاً وما به من بأس، وهو حين يرجع إلى كتب اللغة تُفتيه بصواب ما خاله غير الصواب. ولا يكفي لذلك ضرب واحد من المراجع اللغوية.

ويمكننا أن نقسم المراجع اللغوية إلى الضروب التالية:

١- معاجم الألفاظ، وأعلاها لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي. ومنها معاجم المفردات الطبية، كالمفردات لابن البيطار، وتذكرة داود الأنطاكي، ومن المعاجم الحديثة في ذلك معجم الحيوان للمعلوف، والنبات لأحمد عيسى. ومنها معاجم المصطلحات العلمية كمفاتيح العلوم للخوارزمي، وكلّيات أبي البقاء، وأوسعها جميعاً كتاب «كشاف اصطلاحات الفنون».

وقد وضع بعض فضلاء المستشرقين معاجم استدرکوا بها على المعاجم القديمة، ومنها معجم دوزي المسمى: *Supplement Aux Dictionnaires Arabes* ومنها معجمه الخاص بأسماء الملابس: *Dictionnaire Detaille des des Vetements chez les Arabes*.

وهذه المعاجم تفيد في تحقيق النصوص الواردة في الكتب المتأخرة.

٢- معاجم المعاني، وأعلاها المخصص لابن سيده، وفقه اللغة للثعالبي.

٣- معاجم الأسلوب، وأعلاها جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر،

والألفاظ الكتابية للهمذاني .

٤ - كتب المعربات ، ومن أعلاها في القديم المعرب للجواليقي ، وشفاء الغليل للخفاجي ، وفي الحديث كتاب الألفاظ الفارسية المعربة لأدبي شير .

٥ - معاجم اللغات التي تمت بصلة وثيقة إلى العربية كالفارسية والعبرية والسريانية .

(ز) المراجع النحوية ، وهي كثيرة ، وأعلى المتداول منها وأجمعها همع الهوامع للسيوطي ، وحاشية الصبان على الأشموني .

(ح) المراجع العلمية الخاصة ، وهذه لا يمكن حصرها ، ولكل كتاب يكون موضع التحقيق مراجع شتى يتطلبها . فكتاب الأدب يحتاج إلى مراجع الأدب والتاريخ على اختلاف ضروبيها والعلوم الدينية ، وكذلك إلى مراجع الشعر من الدواوين وكتب النقد القديم والبلاغة ومراجع البلدان وغيرها . وكتاب التاريخ يفتقر إلى كتب الأدب والعلوم الدينية ومراجع البلدان . وهكذا .

فنحن نجد أن نتاج الثقافة الإسلامية العربية متواشج الأنساب ، متداخل الأسباب . وحذاق المحقق وسعة اطلاعه يهديانه إلى اختيار المراجع التي يتطلبها الكتاب .

معالجة النصوص

ترجيح الروايات:

تجلب إلينا مخطوطات المؤلف الواحد صوراً شتى من الروايات، وفي كثير من الأحيان نجد بعض النسخ قد انفردت بزيادات لا نجدها في النسخ الأخرى، فهذه الزيادات مما ينبغي أن يوضع تحت الفحص والخبرة ليحكم المحقق بمدى صحتها وانطباقها على سياق النسخة وأسلوب المؤلف. ولينظر فيها طويلاً فقد تكون نتيجة لخطأ الناسخ، فبعض المسرفين من النساخ يمزج صلب الأصل الذي نقل عنه بالخواشي التي أضيفت عليه من قبل القراء أو المالكين.

وقد عثرت في أثناء تحقيقي لكتاب الحيوان على عبارة مقحمة في نسختين من أصول الحيوان^(١)، وهذا نصها: «كنت بعجت بطن عقرب إذ كنت بمصر فوجدت فيه أكثر من سبعين عقارب صغار كل واحدة نحو أرزة. حرره أبو بكر السروكني». فالأسلوب ليس للجاحظ، والجاحظ لم يدخل مصر وعبرة «حرره أبو بكر السروكني» شاهد بأن العبارة مقحمة بلا ريب.

وأما العبارات الأصلية التي تزيد بها بعض النسخ على الأخرى، ويؤيدها الفحص، فهي جديرة بالإثبات.

والعبارات المعتلة التي تحمل الخطأ النحوي مرجوعة، أجدرُ بالإثبات منها عبارة النسخة التي لا تحمل هذا الخطأ. كما أن التي تحمل الخطأ اللغوي أو

(١) حواشي الحيوان، ٤ : ١٧٠.

يستحيل معها المعنى ، أو ينعكس ، أو يستغلق فهمه ، هي رواية مرجوحة ، أحق منها بالإثبات رواية النسخة السالمة من هذه العيوب .

وهذا كله في النسخ الثانوية . أما النسخ العالية فإن المحقق حريٌّ أن يثبت ما ورد فيها على علته ، خطأ كان أو صواباً ، على أن ينبه في الحواشي على صواب ما رآه خطأ ، حرصاً على أمانة الأداء .

تصحيح الأخطاء:

سبق في الفصل الماضي أن المحقق قد يجد في تخالف روايات النسخ ما يعينه على استخراج الصواب من نصوصها ، فيختار من بينها ما يراه مقيماً للنص مؤدياً إلى حسن فهمه . والأمانة تقتضيه أن يشير في الحواشي إلى النصوص التي عاجلها ليزعج من بينها الصواب ، وألا يغفل الإشارة إلى جميع الروايات الأخرى التي قد يجد القارئ فيها وجهاً أصوب من الوجه الذي ارتآه .

وقد يقتضيه التحقيق أن يلفق بين روايتين تحمل كل منهما نصف الصواب ونصف الخطأ ، فهو جدير أن يثبت من ذلك ما يراه ، على ألا يغفل الإشارة إلى الروايات كلها ، ففي ذلك الأمانة وإشراك القارئ في تحملها .

وقد يقع القارئ على عدة عبارات كلها محرف ، فإذا أراد تقويمها فلا بد أن يتقيد بمقاربة الصور الحرفية التي تقلبت فيها العبارة في النسخ ، بحيث لا يخرج عن مجموعها بقدر الإمكان .

فتصحیح «ليط به» و«ليطبه» إلى «لُبط به» بمعنى صرع، تقويم صحيح،
وتصحیح «النقيف» و«النقنق» بـ «النقنف» بمعنى صقع الجبل الذي كأنه جدار
مبني مستو تصحيح قويم أيضاً. وكذلك تصحيح «العصراء» «بالقصواء»
اسم ناقة.

وهو في هذه الأحوال كلها جميعاً لا بد له أن يستعين بالمراجع التي سبقت
الإشارة إلى أنواعها في «مقدمات تحقيق المتن»^(١).

الزيادة والحذف:

وهما أخطر ما تتعرض له النصوص، والقول ما سبق: أن النسخة العالية
يجب أن تؤدي كما هي دون زيادة أو نقص، أو تغيير أو تبديل.

على أننا نلمح في مذاهب الأقدمين اتجاهاً يرمي إلى أن يلحق بالكتاب ما
هو ضروري متعين لإقامة النص، وفي نوع خطير من النصوص، وهو
نصوص الحديث. قال ابن كثير^(٢): «وإذا سقط من السند أو المتن ما هو
معلوم فلا بأس بإلحاقه، وكذلك إذا اندرس بعض الكتاب فلا بأس بتجديده
على الصواب». فقد يكون في النص نحو «عبد الله مسعود» فلا ريب أن
ذلك يكون سهواً من المؤلف، فإثبات [بن] لا ضير فيه ولا إخلال بالأمانة.
وقد يكون في نص المتن نحو «بني الإسلام خمس» فلا جرم أن صوابه «على
خمس» فإلحاق «على» ليس فيه عُدْوَان على الكتاب ولا على صاحبه. وكذا

(١) انظر: ٥٦-٥٩. [هي في ص ٢٤٦-٢٥٠ من هذا الجزء].

(٢) في الباعث الحثيث، ص ١٦٣.

إذا كان المتن «بني الإسلام على خمس» كان المحقق في حلٍّ أن يحذف الحرف الزائد، على أن ينبه على المحذوف. والأولى في حالة الزيادة أن تميز بوضعها بين جزأي العلامة الطباعية الحديثة []، أو أن ينبه في الحواشي على أنها مما أخلَّ به أصل الكتاب.

وأما النسخ الثانوية فكذلك، لا يزداد فيها ولا يحذف منها إلا ما هو ضروري متعين، ولا سيما إذا وجد المحقق دعامة له في مراجع التحقيق التي سبق الكلام عليها.

ومن البديهي أن يعتمد المحقق إلى إثبات أكمل النصوص وأوفاهها، وألا يُغفل من ذلك إلا ما يتضح أنه زيادة مقحمة لا تمت إلى الأصل بسبب. ومع هذا فالواجب عليه أن ينبه على ذلك أيضاً.

وأما الزيادة الخارجية التي يقصد بها التوضيح أو إشباع الكلام فلا يصح أن تكون في منهج أداء النص، وللمحقق أن يشير في الحاشية إلى ذلك الضرب من الزيادة، فما هو إلا ضوء جانبي يعين على تجلية الصورة وتضويئها، وليس من حقيقة الصورة في شيء.

التغيير والتبديل:

لا ريب أن إحداثهما في النسخة العالية يخرج بالمحقق عن سبيل الأمانة العلمية، ولا سيما التغيير الذي ليس وراءه إلا تحسين الأسلوب، أو تنميق العبارة، أو رفع مستواها في نظر المحقق، فهذه تعد جنائية علمية صارخة إذا قرنها صاحبها بعدم التنبيه على الأصل، وهو أيضاً انحراف جائر عما ينبغي، إذا قرن ذلك بالتنبيه.

ومن مذاهب أداء النصوص قديماً وحديثاً ألا يلجأ المحقق إلى أي تغيير أو تبديل كان إلا ما تقتضيه الضرورة الملحة ويحتمه النص، مما هو واضح وضوح الشمس، متعين لدى النظرة الأولى، أو يكون المؤلف قد نص على إجازة إصلاح أخطائه^(١). ومع ذلك فلا بد لصاحب هذا المذهب من التنبيه على صورة الأصل.

وأما النسخ الثانوية فإنَّ استخدام مراجع التحقيق مما يعين على توجيه نصوصها وتصحيح أخطائها التي جلبتها أقلام النساخ على تطاول الزمان. وليكن ذلك كله في أضيق نطاق تتطلبه ظروف النص، مع التنبيه على الأصل أيضاً.

الضبط:

إن أداء الضبط جزء من أداء النص، ففي بعض الكتب القديمة نجد أن النص قد قيدت كلماته بضبط خاص، فهذا الضبط له حرمة وأمانته، وواجب المحقق أن يؤدِّيه كما وجده في النسخة الأم، وألا يغير هذا الضبط ولا يبدله، ففي ذلك عدوان على المؤلف.

وقد سبق في مقدمات تحقيق المتن^(٢)، أن للأقدمين طريقة خاصة في الضبط ومن الطبيعي أن يترجم المحقق هذا الضبط بنظيره في الطريقة الحديثة. فالشدة والفتحة القديمة (ـ) لا بد أن تترجم بالشدة والفتحة الجديدة (ـ) وهكذا.

(١) انظر هذه الإجازة النادرة في عيون الأثر، ٢ : ٣٤١.

(٢) انظر ص ٤٨ - ٥٢. (وهي في ص ٥٥٨ - ٥٦٢ من هذا الكتاب).

وكثيراً ما يرد بعض الكلمات موجهاً بضبطين ، وهذا ينبغي أن يؤدي كما ورد في النسخة ، وإذا تعذر أدائه بالمطبعة فليؤد بالعبارة في الحاشية .

وأما الكتب التي خلت بعض كلماتها من الضبط ، وأراد المحقق أن يضبطها فإنه حري أن يستأنس بطريقة المؤلف ، فلا يضبطها ضبطاً مخالفاً لما ارتضاه المؤلف في نظير الكلمة التي ضبطها المؤلف . فإذا ضبط المؤلف كلمة «ضنّ» مثلاً في كثير من مواضع كتابه بكسر الصاد . وأهمل ضبطها في موضع ، وأردنا أن نضبطه ، وجب أن نجاري ضبطه الأول ، مع أن من المعروف أن الكلمة تقال أيضاً بفتح الصاد . ومثلها كلمة «المعدلة» إذا وردت في معظم مواضعها بكسر الدال وأهملت في موضع وأردنا ضبطه ، فينبغي أن نضبطها بكسر الدال وننبه على اللغة الأخرى .

وأما الكلمة التي لم يرد لها نظير في الضبط فإننا نختار لضبطها أعلى اللغات وندع اللغة النازلة ، وإذا اتفقت لغات في العلو وأمكن أدائها معاً فليكن ذلك .

ومما يجب أن يتنبه له المحقق ألا يضبط ضبطاً يؤدي إلى خلاف مراد المؤلف ، فبعض المؤلفين يعتمد سرد عبارة خاطئة لينبه على تصحيحها فيما بعد ، فضبط هذه العبارة الخاطئة ضبطاً صواباً يعد في هذه الحالة خطأ ، لأن المؤلف لم يرد الصواب في تلك الحالة .

ومهما يكن فإن الضبط يحتاج إلى الدقة والحرص والتريث ، كما يحتاج إلى قدر كبير من التحرز عن الانسياق إلى المألوف . فقد ترد كلمة «الكهول» بمعنى بيت العنكبوت ، فيضبطها الضابط خطأ بالكهول ، و«العُلب» بمعنى الوَسْم والتأثير ، فتضبط «العُلب» إلى نحو ذلك ، مما تسوق الألفة إليه .

والألفة من أخطر البواعث على الخطأ.

ومن ذلك أعلام الناس، يجدر بالمحقق ألا يضبطها إلا بعد الرجوع إلى مصادر الضبط ككتب الرجال، والمؤتلف والمختلف، والمعجم اللغوية، فإن انسياق المحقق وراء المؤلف يوقعه في كثير من الخطأ، إذ يلتبس المصغر بالمكبر، والمخفف بالمشقل، والمعجم بالمهمل. ومثل ذلك أعلام البلدان والقبائل ونحوها.

التعليق:

لا ريب أن الكتب القديمة، بما تضمنت من معارف قديمة، محتاجة إلى توضيح يخفف ما بها من غموض، ويحمل إلى القارئ الثقة بما يقرأ والاطمئنان إليه.

ومن هنا كان من المستحسن ألا يترك المحقق الكتاب غفلاً عن التعليقات الضرورية التي تجعله مطمئناً إلى النص، واثقاً من الجهد الذي بذله المحقق في تفهم النص وتقدير صحته.

ولكن بعض المحققين يسرفون في هذه التعليقات بما يخرج عن هذا الغرض العلمي إلى حشد المعارف القريبة والبعيدة من موضوع الكتاب، وهذا الأمر إن أعجب بعض العلماء فإنه حري ألا يعجب جمرتهم. لذلك لم يكن بد من الاقتصاد في التعليق كما سبق القول.

ومما يقتضيه التعليق ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض، فقد ترد إشارة لاحقة إلى لفظة سابقة في الكتاب، فمن المستحسن كذلك أن يشير المحقق إلى الصفحات الماضية، وهو إن استطاع التنبيه في الصفحات السابقة إلى ما سيأتي في اللاحقة، جلب بذلك إلى القارئ كثيراً من الفائدة وأضاء الكتاب

بعضه ببعض .

ويقتضي التعليق أيضاً التعريف بالأعلام الغامضة أو المشتبهة ، وكذلك بالبلدان التي تحتاج إلى تحقيق لفظي أو بلداني . ويقتضي أيضاً توضيح الإشارات التاريخية والأدبية والدينية وغيرها التي تستعصي معرفتها على خاصة القراء .

ويقتضي كذلك في أي الذكر الحكيم بيان السورة ورقم الآية . والأقرب لأمانة الأداء أن يكون ذلك في حواشي الكتاب لا في أثنائه ، لما يترتب على جعلها في أثناء الكتاب من مخالفة الأصل وتشويه صورته .

وفي حديث الرسول يشار كذلك إلى تخريجها من الكتب الستة وغيرها ما أمكن التخريج .

وكذلك الأشعار والأرجاز وأقوال العرب الشاهدة ، يشار إلى الدواوين والكتب الأصيلة التي ورد فيها ذلك .

وقد أصبح النهج العلمي الحديث يقتضي المحقق أن يشير عند اقتباس نصوص في التعليق ، إلى الموارد التي استقى منها ، وذلك بأن يذكر الكتاب ومؤلفه والجزء والصفحة التي وجد فيها النص .

وكان شبه ذلك قديماً . قال أبو عبيد : من شكر العلم أن تستفيد الشيء ، فإذا ذكرت لك قلت : خفي علي كذلك ولم يكن لي به علم حتى أفادوني فلان فيه كذا وكذا . فهذا شكر العلم !

قال السيوطي^(١) : «ولذلك لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء ، مبيناً كتابه الذي ذكره فيه» .

(١) في المزهرة ، ٢ : ٣١٩ .

المكملات الحديثة:

لم يكن همُّ الناشر القديم إلا أن يعمل على إكثار نسخ المخطوطة، بأن يسوقها إلى المطبعة لتنسخ المئين منها والآلاف، إلا فريقاً من هؤلاء الناشرين أخذوا أنفسهم بالعناية بفنهم فراعوا الأمانة والدقة، واتجهوا إلى حسن الإخراج وتوضيح النص بالقدر الذي كانوا يحسنونه.

ولقد كان لجمهرة العلماء المستشرقين فضل عظيم في تأسيس «المدرسة الطباعية الأولى» للتحقيق والنشر، وقلت «الطباعية» لأنني أعلم أن تحقيق النصوص ليس فناً غربياً مستحدثاً، وإنما هو عربي أصيل قديم، وضعت أصوله أسلافنا العرب منذ زاولوا العلم وروايته، من الحديث والشعر والأدب وسائر فنون الثقافة؛ وكان نشاطهم في ذلك ظاهراً ملء السمع والبصر.

وقد أدى إلينا المستشرقون هذه الأمانة الفنية نقلاً عن العرب، فظهر لهم روائع النشر أمثال النقائض، وديوان الأعشى، وكامل المبرد، وشرح المفضليات. ثم كان أكبر وسيط عربي في نقل هذا الفن عن المستشرقين، هو المرحوم العلامة «أحمد زكي باشا» الذي لم يقتصر جهده على أن ينقل هذا الفن فحسب، بل أشاع معه كذلك استعمال علامات الترقيم الحديثة التي كان لها أثر بعيد في توضيح النصوص وتيسير قراءتها وضبط مدلولها. وأشاع معها كذلك ضرورياً من المكملات الحديثة للنشر العلمي، ومن أظهرها:

١ - العناية بتقديم النص ووصف مخطوطاته .

٢ - العناية بالإخراج الطباعي .

٣ - صنع الفهارس الحديثة .

٤ - الاستدراكات والتذييلات .

١ - تقديم النص :

١ - ويقتضي ذلك التعريف بالمؤلف ، وبيان عصره وما يتصل بذلك من تاريخ . وقد كان الناشرون القدماء يعنون بهذا بعض العناية ، وربما اقتصر جهدهم على نقل نصٍّ من كتاب معين يتضمن هذه الترجمة . وكثيراً ما وضعوا تلك الترجمة في صفحة العنوان أو في صفحة الخاتمة .

٢ - ويقتضي كذلك عرض دراسة خاصة بالكتاب وموضوعه وعلاقته بغيره من الكتب التي تمت إليه بسبب من الأسباب .

٣ - وتقديم دراسة فاحصة لمخطوطات الكتاب ، مقرونة بالتحقيق العلمي الذي يؤدي إلى صحة نسبة الكتاب والاطمئنان إلى متنه . وجدير بالمحقق أن يشرك القارئ معه بأن يصف له النسخ التي عوّل عليها ، وصفاً دقيقاً يتناول خطها ، وورقها ، وحجمها ، ومدادها ، وتاريخها ، وما تحمله من إجازات وتعليكات ، ويتناول كذلك كل ما يلقي الضوء على قيمتها التاريخية ، وهو إن قرن ذلك بتقديم بعض نماذج مصورة لها كان ذلك أجدر به وأولى .

وقد جرت العادة أن يصور في ذلك وجه الكتاب وبعض صفحاته، ولا سيما صفحته الأولى والأخيرة؛ لأنها أدق الصفحات في التعبير عن تقدير المخطوطات.

ومن المستحسن ألا يقدم كل أولئك إلى المطبعة إلا بعد الفراغ من طبع نص الكتاب، وذلك لتيسير الإشارة من المقدمة إلى ذلك النص، وليمكن المحقق من تميم دراسته على ضوء النسخة الأخيرة التي تخرجها المطبعة.

٢ - العناية بالإخراج الطباعي:

ويتناول ذلك القول في إعداد الكتاب للطبع، ومعالجة تجارب الطبع معالجة دقيقة.

إعداد الكتاب للطبع:

وهي ناحية خطيرة من نواحي النشر، إذ إن لهذا الإعداد أثره البالغ في ضبط العمل وإتقانه، فالأصل المعد للنشر يجب أن يكون دقيقاً مراجعاً تمام المراجعة، مراعى في كتابته الوضوح والتنسيق الكامل. ويكون ذلك:

١ - بكتابة النسخة بعد التحقيق والمراجعة، بالخط الواضح الذي لا لبس فيه ولا إبهام.

٢ - وأن يكون مستوفياً لعلامات الترقيم التي سيأتي الكلام عليها.

٣ - وأن يكون منظم الفقرات والحواشي.